

مستقبل واعد للنمو تزامنا مع استمرار الإصلاحات الحكومية

«الوطني»: تحسن الوضع المالي في مصر بفضل رفع العوائد الضريبية

و في هذا السياق، خلطت مصر لتتويع أدوات الدين التي تستخدمها (بالترويج لإصدار سندات عالمية في آسيا وإصدار سندات خضراء وصكوك سيادية)، جزءاً من جهودها لتحسين هيكल الدين العام وخفض تكاليف الاقتراض. وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة المحلية ستصبح أعلى مما هو مخطط له في الميزانية، فإن نسبة الدين الخارجي إلى مجموع الدين العام سترتفع على الأرجح في السنة القادمة.

عجز الحساب الجاري

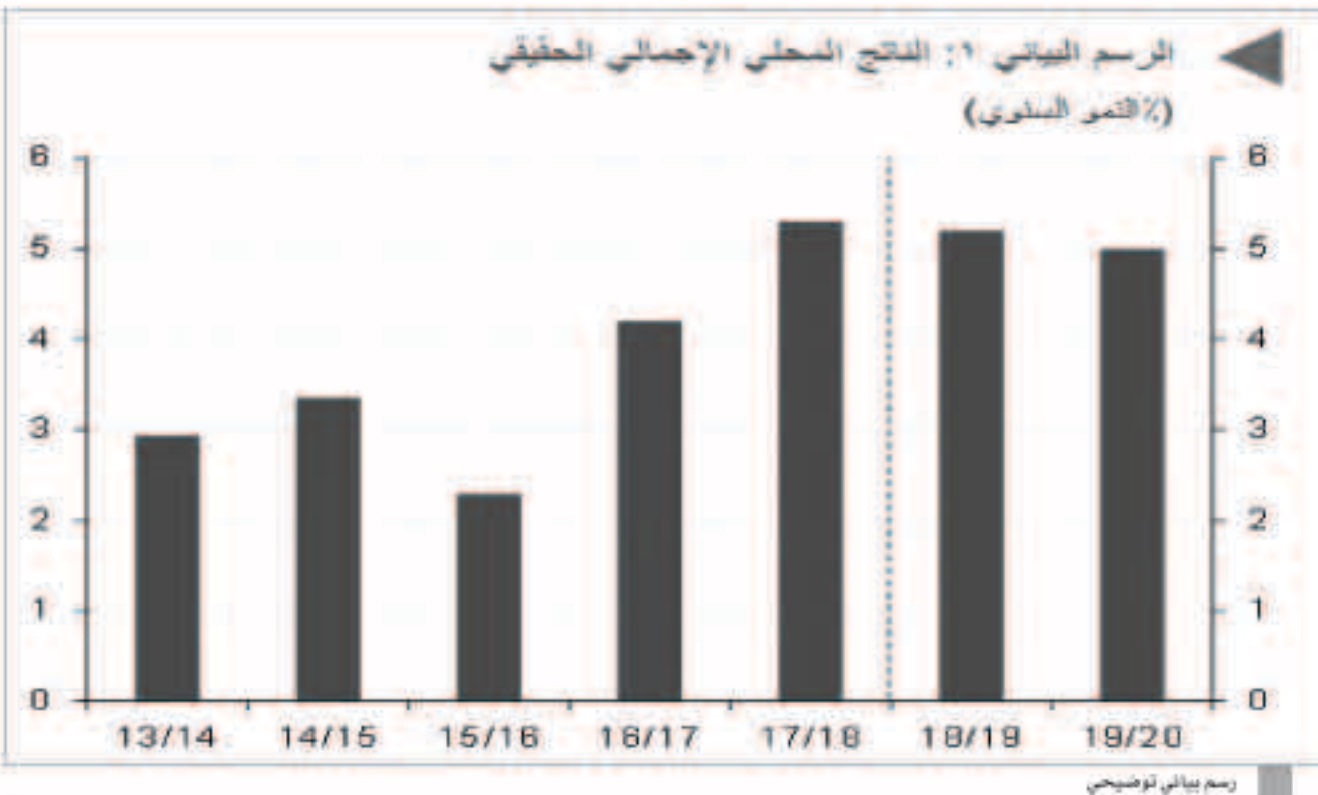
ازدادت قوة الحساب الجاري الخارجي بشكل كبير منذ تعويم الجنيه المصري، وذلك بدعم من نمو الصادرات بسبب تحسن التنافسية وكذلك انخفاض السوردرات. فقد تقلص العجز في الحساب الجاري في السنة المالية 2018/2017 بنسبة 58.6% ليصل إلى 6 مليار دولار أمريكي، وترجع من 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي قبل سنة (14 مليار دولار) إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع المزيد من التقلص في عجز الحساب الجاري إلى حوالي 2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018، يساعد في ذلك تراجع واردات الطاقة واستمرار الانتعاش في قطاع السياحة.

وفي نفس الوقت، واصل ميزان المدفوعات الإجمالي تسجيل قائلض قدره 12.8 مليار دولار مقارنة بفائض قدره 13.7 مليار دولار في الفترة نفسها قبل سنة. بدعم من توافر الائتمانية كبيرة إلى الاقتصاد المصري، فقد كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد قوية عند 7.7 مليار دولار (3.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية 2018/2017، بفضل الاستثمارات في قطاع الغاز، بينما تراجعت استثمارات المحفظة المالية مؤخراً، حيث شهدت الأسواق الناشئة خروج رأس المال نتيجة لازمة في العملة في بعض الدول (مثل تركيا والأرجنتين)، وقد أدى هذا التحسن في الحساب الجاري الخارجي لمصر إلى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى مستويات قياسية عند 44.26 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2018/2017، لتغطي حصة ثمانية أشهر من الواردات المصرية.

البنك المركزي يبقي حذراً حيال تسهيل السياسة النقدية نظراً لمعدلات التضخم الحالية والمتوقعة

على الحكومة المصرية. ولكن من المحتمل أيضاً أن لا تتمكن مصر من الالتزام بأهدافها المالية إذا ما ارتفعت أسعار النفط فوق سعر النفط المعتمد في الميزانية (ما بين 65 و67 دولاراً للبرميل)، أو إذا استمرت تكاليف خدمة الدين الحكومي في الارتفاع تزامناً مع الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة، خاصة في غياب إجراءات أخرى تعوض تلك الزيادة في التكاليف. فعلى، الخى البنك المركزي المصري في سبتمبر الماضي عدداً من مزايدات السندات لأن البنوك والمستثمرين طلبوا أسعاراً قادمة أعلى مما كانت الحكومة تنوي دفعه، وهو ما يوضح التأثير السلبي للعوامل السابق ذكرها على العجز المالي الذي تستهدفه الحكومة.

أما فيما يخص الدين العام، فقد تراجعت نسبته من 108% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/2017 إلى نسبة متوقعة تبلغ 98% خلال السنة المالية 2018/2017، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الضغط التبريدي للوضع المالي الجاري العمل به، إلى جانب المزيد من الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتوقع أن يبلغ الدين الحكومي 94% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2019/2018 و88% في السنة المالية القادمة، بينما حددت توجيهات ميزانية الدولة الأخيرة للسنة المالية 2020/2019 للصادرة في أكتوبر استهدافها للدين العام عند 79.3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2022/2021.



توقعات بتراجع عجز الحساب الخارجي إلى حوالي 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الجديدة

لمن ناحية، تحتاج لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لجذب رأس المال الأجنبي لخدمة حاجاتها المالية من العملات الأجنبية. ولكن من ناحية أخرى، تريد خفض تكلفة الاقتراض لتشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك خفض خدمة الدين لتحقيق العجز المستهدف في الميزانية، ولكن من الحكمة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أولاً من خلال إبقاء التضخم تحت السيطرة، حيث سيهدد ذلك انخفاض لاحق في أسعار الفائدة مما سينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص.

مع بقاء التضخم مرتفعاً نسبياً، سيكون البنك المركزي المصري على الأرجح أكثر حذراً بشأن تسهيل السياسة النقدية، فقد يبقى أسعار الفائدة على حالها خلال السنة المالية الجارية عند 16.75% للإبداع لليلة واحدة و17.75% لسعر الإقراض. وفي هذا السياق، تواجه السياسة النقدية معضلة صعبة.

للدولار إلى سعر صرف مصري 17.9. وفي ظل هذا الوضع، فإن سعر صرف الدولار إلى رفع التضخم نوعاً ما في الأشهر القادمة أو على الأقل إلى تباطؤ وتيرة تراجعه، كما ستؤدي على الأرجح التغييرات الأخيرة في آلية تحويل العملة الأجنبية إلى الجنيه، التي يحتاج بموجبها المستثمرون الأجانب إلى تأمين تحويل العملات الأجنبية في سوق الصرف بين البنوك (الإنتربنك) بدلاً من البنك المركزي المصري، إلى المزيد من المرونة في سعر الصرف أو ربما بعض الضغط على سعر الصرف.

وبالإضافة إلى ذلك، ستبقى الأسعار على الأرجح عرضة للارتفاع في معظم 2019، خاصة إذا ما تم وقف دعم الوقود كليا والبدء بآلية الربط بالأسعار العالمية كما هو مخطط. كما يتوقع أن يتراجع معدل التضخم

بشكل حاد من أعلى معدلاته التي بلغت عند 33% في يوليو 2017 إلى 11.4% في مايو 2018. غير أن التخفيضات الأخيرة في دعم الوقود والطاقة في منتصف 2018، قد رفعت التضخم إلى 17.7% في أكتوبر 2018، أي أعلى من معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي المصري البالغ 13% (أقل أو أكثر بنسبة 3%). قبل أن يتباطأ إلى 15.7% في نوفمبر، على إثر انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 1.8% مقارنة بالشرع السابق (الرسم البياني 2)، أما التضخم الأساسي، فقد ارتفع من 8.86% في أكتوبر إلى 7.94% في نوفمبر، وهو المعدل الأبطأ منذ مارس 2016، ليمتد بذلك مرونة نسبية للبنك المركزي المصري.

ويمكن أن يؤدي الارتفاع الأخير في الدولار الجمري للسعر على الأساسية من 16 جنيه مصري

النمو الاقتصادي سيبقى قوياً عند 5.2 في المئة خلال السنة المالية 2019/2018

الأسواق الناشئة، إلى جانب خطة الحكومة لخفض دعم الطاقة، فإن الاستثمار الخاص ونشاط القطاع الخاص، سيبقيان على الأرجح تحت الضغط خلال السنة المالية الجارية. ولكن استمرار الاستثمار الحكومي القوي والتقدم المتواصل في الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، سيدعم النمو في السنتين القادمتين. لذلك، متوقع أن يبقى النمو قوياً عند حوالي 5.2% في السنة المالية 2019/2018 و 5.0% في السنة المالية 2020/2019.

التضخم أعلى من المتوقع

أدى تلاشي تأثير تعويم الجنيه المصري إلى تراجع التضخم بشكل حاد من أعلى معدلاته التي بلغت عند 33% في يوليو 2017 إلى 11.4% في مايو 2018. غير أن التخفيضات الأخيرة في دعم الوقود والطاقة في منتصف 2018، قد رفعت التضخم إلى 17.7% في أكتوبر 2018، أي أعلى من معدل التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي المصري البالغ 13% (أقل أو أكثر بنسبة 3%). قبل أن يتباطأ إلى 15.7% في نوفمبر، على إثر انخفاض أسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 1.8% مقارنة بالشرع السابق (الرسم البياني 2)، أما التضخم الأساسي، فقد ارتفع من 8.86% في أكتوبر إلى 7.94% في نوفمبر، وهو المعدل الأبطأ منذ مارس 2016، ليمتد بذلك مرونة نسبية للبنك المركزي المصري.

ويمكن أن يؤدي الارتفاع الأخير في الدولار الجمري للسعر على الأساسية من 16 جنيه مصري

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن الاقتصاد المصري تحسن بشكل جيد منذ اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي طموح في أواخر 2016، مدفوع بتمويل من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار. حيث حاز النقد الكبير الذي أحرزه حتى الآن على إشادة الجميع، بما ياذن بيده مرحلة جديدة لمصر. وبالفعل، فقد تحسن معدل النمو، وتقلص عجز الميزانية المالية، وبدأ معدل البطالة في التراجع، وانخفض مستوى الدين العام، وبالرغم من ذلك، فإن مصر لا زالت تواجه عدداً من المخاطر، منها: تعرضها بشكل كبير للضغوط الخارجية، واستمرار التضخم المرتفع، وارتفاع تكاليف خدمة الدين، ولكن مع التنفيذ المتواصل للإصلاحات في ظل التحسن المستمر للمؤشرات المالية العامة وتطور البيئة التنظيمية وكذلك عملة أكثر تنافسية، فإن النظرة المستقبلية للسنتين القادمتين تبدو إيجابية.

زخم النمو يستمر

بلغ نمو الناتج المحلي 5.3% في السنة المالية 2018/2017، وهي أعلى وتيرة في عشر سنوات، وقد تواصل النمو بنفس المعدل في الربع الأول من السنة المالية 2019/2018، المنتهى في 30 سبتمبر الماضي. فقد بقي النمو دعماً بشكل أساسي من الارتفاع القوي في الإنفاق الاستثماري الحكومي، واستمرار الارتفاع في إنتاج الغاز الطبيعي، والانتعاش قطاع السياحة، ونتيجة لذلك، انخفض معدل البطالة إلى 10% في الربع الثالث من 2018 مقارنة بـ 11.9% خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ولكن مؤشر مديري المشتريات تراجع مجدداً إلى نطاق الانكماش في أكتوبر ونوفمبر ليصل إلى 48.6 و49.2 على التوالي، بعد أن أظهر ارتفاعاً في الربع الأول من السنة المالية 2018/2019 بمعدل 50.5 (من يوليو إلى سبتمبر)، ويشير ذلك إلى بعض الضعف في انتعاش القطاع الخاص غير النفطي، نتيجة بعض التحديات الاقتصادية التي استمرت في الضغط على الطلب.

ولكن في سياق التشديد النقدي العالمي والقلق بشأن استقرار

تمت عبر 420 صفحة

بيتك: التداولات العقارية تقارب حاجز 300 مليون دينار خلال نوفمبر

تراجعت قيمة التداولات في محافظة حو إلى 50.5 مليون دينار في نوفمبر تمثل 16.8% من تداولات المحافظات مقابل 71 مليون دينار شكلت 26% من تداولات المحافظات في أكتوبر، مع تراجع عدد الصفقات إلى 75 صفقة تساهم بحوالي 16% من عددها في المحافظات مقابل 112 صفقة ساهمت في أكتوبر بحوالي 20% من عدد تداولات المحافظات.

ارتفعت قيمة التداولات في محافظة مبارك الكبر خلال نوفمبر إلى أكثر من 39 مليون دينار مقابل 30.1 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي تساهم بحصة قدرها 13% في نوفمبر مقابل 11% في قيمة التداولات في أكتوبر، أما فيما يخص عدد التداولات بالمحافظة فقد تراجع إلى أقل من النصف مسجلة 54 صفقة بحصة قدرها 11.4% من عددها للمحافظات مقابل 102 صفقة ساهمت بحوالي 18% من إجمالي عدد التداولات في أكتوبر.

انخفضت قيمة التداولات في محافظة القروانية في نوفمبر مسجلة 26.6 مليون دينار تساهم بحصة قدرها 8.9% من قيمة تداولات المحافظات بعدما بلغت 32.7 مليون دينار تمثل 11.8% من قيمة التداولات في أكتوبر، كما تراجع عدد الصفقات بالمحافظة في نوفمبر إلى 54 صفقة تمثل 11.4% من عدد التداولات مقابل 65 صفقة ملئت 11% من عددها في أكتوبر.

وباتت محافظة الجيزة في المرتبة الأخيرة بتداولات انخفضت إلى أقل من النصف مسجلة 8 مليون دينار مقابل 17.3 مليون دينار في أكتوبر، حيث تمثل 2.7% فقط من تداولات المحافظات لشهر نوفمبر مقابل 6% من التداولات في أكتوبر، وقد بلغ عددها 25 صفقة في نوفمبر مقابل 31 صفقة في أكتوبر تمثل 5.3% مقابل 5% من صفقات المحافظات.

مؤشر قيمة الصفقات العقارية يسير بشكل متذبذب خاصة في الأشهر الأخيرة من العام الحالي، في حين ارتفع عدد الصفقات للتداول بنحو 39% في نوفمبر على أساس سنوي، إلا أنه يتواصل تذبذب التغير السنوي في عدد الصفقات العقارية في الأشهر الأخيرة من العام وإن كان يسير في اتجاه تصاعدي.

الصفقات اليومية 23.5 صفقة في نوفمبر مقابل حوالي 31 صفقة في اليوم من أكتوبر بانخفاض 24%، في حين على أساس سنوي ارتفع مؤشر متوسط عدد صفقات التداول اليومي بأكبر من 52% عن متوسط عددها الذي بلغ 15.4 صفقة في اليوم من نوفمبر العام الماضي.

توزيع التداولات العقارية في المحافظات

ارتفعت قيمة التداولات في محافظة الأحمدى إلى 124.5 مليون دينار مقابل 95.3 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي زادت حصتها في نوفمبر حيث شكلت 41.6% مقابل 34% من قيمة التداولات في أكتوبر، باتت هذا تراجع عدد الصفقات بالمحافظة إلى 127 صفقة في نوفمبر تمثل 27% من عدد الصفقات بالمحافظات مقابل 209 صفقة شكلت 36% من عدد الصفقات في أكتوبر.

زادت قيمة التداولات في محافظة العاصمة التي يتم تجميعها على أساس أسبوعي في نوفمبر إلى حوالي 51 مليون دينار شكلت 17% من تداولات المحافظات وبلغت 30.4 مليون دينار وملئت 11% من التداولات بالمحافظات في أكتوبر، فيما استل عددها نسبياً عند 54 صفقة تمثل 11% من عدد الصفقات مقابل 55 صفقة ساهمت بحوالي 10% من عدد التداولات في أكتوبر.

التجاري في نوفمبر أدنى مستوياتها حيث ملئت 3% من تداولات القطاعات مقابل 14.8% من التداولات في أكتوبر، ويلاحظ استمرار تذبذب حصة القطاع التجاري من التداولات العقارية الإجمالية وما زال يسير في مسار تنازلي.

ملئت تداولات قطاع العقارات الحرفية 1.3% من التداولات في نوفمبر مقابل 3.4% من إجمالي التداولات في أكتوبر، وقد شهد شهر نوفمبر تسجيل تداولات في قطاع الشريط الساحلي ساهمت بأكثر من نصف في المائة من التداولات بعدما شكلت 3.3% في أكتوبر، وهي المرة الرابعة فقط في العام الحالي والمالية على التوالي التي سجلت تداولات في هذا القطاع.

ارتفع متوسط إجمالي قيمة الصفقة العقارية في نوفمبر إلى ما يقرب من 637.4 ألف دينار وهو من أعلى مستوياته مسجلاً زيادة شهرية كبيرة وصلت 39% مقابل مستوى محدود نسبياً نحو 459 ألف دينار في أكتوبر الذي تراجع 4% على أساس شهري، بالتالي يسجل متوسط قيمة الصفقة معدلات تغير شهرية متذبذبة، ويبدو هذا المؤشر في اتجاه تصاعدي منذ بداية العام الحالي، حيث ارتفع متوسط قيمة الصفقة 25% عن متوسط في نوفمبر العام الماضي. ويلاحظ استمرار تذبذب التغير السنوي لمتوسط قيمة الصفقة العقارية.

بلغ عدد الصفقات العقارية المتداولة 470 صفقة في نوفمبر (456 عقود، 14 وكالات) بانخفاض التغير بنسبة 39% عن متوسط في أكتوبر الذي يعد من أعلى مستويات سجلها القطاع العقاري في العام الحالي والعامين السابقين له حين سجل 710 صفقة في أكتوبر. وما زال



الخاص إلى مستويات منخفضة في شهر نوفمبر وحلت بذلك في المرتبة الثانية بين القطاعات، حيث شكلت 35% من التداولات في نوفمبر مقابل 46% في أكتوبر، ويعود ذلك التراجع إلى الارتفاع الملحوظ في تداولات القطاع الاستثماري، وعاد الاتجاه العام لهذا المؤشر في اتجاه تنازلي منذ وصل ذروته حين شكلت تداولات السكن الخاص 70% من التداولات في بداية العام الماضي.

تقدمت حصة تداولات العقار الاستثماري إلى المرتبة الأولى بين القطاعات مساهمة بأعلى مستوياتها منذ وصلت ذروتها في عام 2014، متجاوزة 60% من تداولات القطاعات في نوفمبر أي ما يقرب من ضعف مساهمتها التي شكلت 32% من التداولات في أكتوبر، وبذلك حافظت حصة تداولات القطاع الاستثماري على ما يقرب من ضعف قيمة التداول اليومي على أساس سنوي بنسبة 55% عن 16.8% في نوفمبر بنسبة 83% على أساس سنوي، في حين ارتفعت تداولات الوكالات إلى 26 مليون دينار في نوفمبر أي ثاني أعلى مستوياتها في العام الحالي بنسبة زيادة 55% عن 16.8 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي ارتفعت 40% عن نوفمبر من العام الماضي.

التداولات العقارية والحصة السوقية وفقاً لنوع العقارات

عادت حصة تداولات السكن

عن متوسط تداول بلغت 7.6 مليون دينار في ذات الشهر من العام الماضي.

توزيع التداولات وفقاً للعقود والوكالات

بلغت التداولات العقارية بالعقود حوالي 274 مليون دينار في نوفمبر منخفضة بنسبة 11% عن 309 مليون دينار في أكتوبر، بينما زادت في نوفمبر بنسبة 83% على أساس سنوي، في حين ارتفعت تداولات الوكالات إلى 26 مليون دينار في نوفمبر أي ثاني أعلى مستوياتها في العام الحالي بنسبة زيادة 55% عن 16.8 مليون دينار في أكتوبر، بالتالي ارتفعت 40% عن نوفمبر من العام الماضي.

التداولات العقارية والحصة السوقية وفقاً لنوع العقارات

عادت حصة تداولات السكن

باستثناء الاستثماري الذي ارتفع بشكل كبير، ويلاحظ أنه للمرة الرابعة في العام الحالي والثانية على التوالي سجلت البيانات تداولات على قطاع الشريط الساحلي وجاء ذلك في نوفمبر في وإن كانت بمستوى محدود، في حين ارتفعت قيمة التداولات العقارية على أساس سنوي بشكل كبير نسبته 78% مع ارتفاع قيمة وعدد التداولات في القطاعات المختلفة باستثناء القطاع التجاري الذي تراجع في كلا المؤشرين.

زاد مؤشر متوسط قيمة التداولات العقارية اليومية إلى 15 مليون دينار في اليوم خلال نوفمبر مقابل 14 مليون دينار في اليوم خلال أكتوبر بزيادة 5.8%، يأتي هذا برغم تراجع عدد أيام التداول إلى 20 يوم عمل في نوفمبر مقابل 23 يوماً في أكتوبر، في حين ارتفع مؤشر متوسط قيمة التداول اليومي على أساس سنوي بنسبة ملحوظة قدرها 96%

في حين تراجع متوسط قيمة الصفقة على أساس سنوي في القطاعات العقارية باستثناء القطاع الاستثماري الذي تضاعف متوسط قيمة الصفقة فيه.

تراجعت قيمة التداولات في أغلب القطاعات العقارية بنهاية نوفمبر من حيث التداول، انخفضت في السكن الخاص بنسبة 30%، مع انخفاض عدد صفقاته بما يقرب من 29% بالتالي تراجع متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع بنسبة 2% على أساس شهري، أما تداولات القطاع الاستثماري فقد زادت قيمتها بنسبة كبيرة فاقته 73% برغم تراجع عددها 42% عن أكتوبر، يتضاعف متوسط قيمة الصفقة في هذا القطاع على أساس شهري، في حين انخفضت قيمة تداولات القطاع التجاري بنسبة كبيرة قدرها 79% وتراجع عددها بنسبة 60% في نوفمبر، لذلك انخفض متوسط قيمة الصفقة بنسبة 49% على أساس شهري، أما على أساس سنوي فقد تراجع متوسط قيمة الصفقة في القطاع السكني بنسبة 16% فيما سجل في التجاري انخفاضاً أكبر وصل إلى 52% في حين تضاع متوسط قيمة الصفقة في قطاع استثماري على أساس سنوي.

التداولات العقارية الإجمالية بلغت قيمة التداولات العقارية في نهاية شهر نوفمبر حوالي 300 مليون دينار وبرغم أنها انخفضت بنسبة 8% عن قيمتها البالغة 326 مليون دينار في أكتوبر، إلا أنها تبقى عند مستويات مرتفعة مازالت تقو معظم الأشهر في العامين الماضيين لكنها تشهد تذبذباً في الأشهر الأخيرة من العام الحالي ويعود تراجعها الشهري إلى انخفاض قيمة تداولات القطاعات العقارية المختلفة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لبنك بيت التمويل أن حاجز 300 مليون دينار بنهاية شهر نوفمبر متراجعة عن قيمتها في أكتوبر التي تجاوزت 325 مليون دينار، مع زيادة شهرية كبيرة في قيمة تداولات قطاع عقاري واحد هو الاستثماري، في الوقت الذي تراجع فيه عدد التداولات العقارية بشكل كبير إلى 420 صفقة، مدفوعة بانخفاض عددها في القطاعات المختلفة.

وقد تراجعت قيمة التداولات العقارية في نوفمبر بنسبة 8% عن أكتوبر، لكنها مازالت عند مستويات مرتفعة تقو معظم الأشهر في العامين الماضيين برغم انخفاض شهري لعددها بنسبة 34% عن أكتوبر، كما تراجع مؤشر قيمة التداولات في القطاعات العقارية السكن الخاص والتجاري فيما ارتفعت في الاستثماري، فيما تراجع عددها في جميع القطاعات على أساس شهري، في حين ارتفعت قيمة التداولات على أساس سنوي بنسبة كبيرة قدرها 78% مع ارتفاع قيمتها في القطاعات باستثناء التجاري في الوقت الذي سجل عددها زيادة ملحوظة في القطاعات المختلفة على أساس سنوي.

وارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة الإجمالية إلى ثاني أعلى مستوى في العام الحالي مسجلاً في نوفمبر زيادة شهرية 39% بعدما تراجع هذا المؤشر في أكتوبر 4%، بالتالي ارتفع 29% عن متوسط في نوفمبر العام الماضي، وقد شهد مؤشر متوسط قيمة الصفقة في القطاعات المختلفة أداءاً شهرياً متفاوتاً، فقد تراجع في السكني بشكل محدود فيما انخفض إلى النصف في التجاري بينما تضاعفت قيمته في العقار الاستثماري على أساس شهري.